

Distr.: General
14 July 2016
Arabic
Original: Arabic, English, Russian
Spanish

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ٩٧ (ح) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٣	أرمينيا
٥	كولومبيا
٦	كوبا
٨	الجمهورية التشيكية
٩	السلفادور
٩	الأردن
١١	لبنان

* A/71/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

110816 090816 16-12140 (A)



الصفحة

١١	البرتغال
١٣	تركمانستان
١٤	أوكرانيا

أولا - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٤٤/٧٠ بشأن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إيلاء اهتمام عاجل للمسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وطلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين.
- ٢ - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت الأمانة العامة، في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تطلب فيها آراءها بشأن الموضوع. ووقت كتابة هذا التقرير، كانت عشرة ردود قد وردت من الدول الأعضاء. وتقدّم هذه الردود في الفرع الثاني أدناه. أما الردود التي ستصل في وقت لاحق، فستصدر في شكل إضافة.

ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

يتيح قرار الجمعية العامة ٤٤/٧٠ فرصة لدراسة التحديات المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتحديد الانتهاكات، والسعي إلى إيجاد حلول دائمة.

وكانت أرمينيا دائما من أشد المناصرين للتعاون الإقليمي في كل الميادين الممكنة، بما في ذلك ميدان تحديد الأسلحة التقليدية، الذي يؤدي دورا هاما في تعزيز بناء الثقة ويسهم في تحقيق الأمن الإقليمي.

واسترشادا بهذا النهج القائم على المبادئ، تؤيد أرمينيا الإبقاء على نظام لتحديد الأسلحة التقليدية في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشراكة من أجل السلام/مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وتبذل كل جهد ممكن لمواصلة تعزيز نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا على وجه العموم وفي منطقة جنوب القوقاز على وجه الخصوص.

معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

تشكل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا إحدى دعائم الأمن والاستقرار في أوروبا. وقد حفز تنفيذ المعاهدة عملية لا سابق لها لترع السلاح في أوروبا على نطاق واسع، وساعد على تعزيز الشفافية في نظام تحديد الأسلحة التقليدية. وما فتئت المعاهدة تؤدي دورا حيويا كعامل من عوامل تحقيق الاستقرار في البيئة الأمنية الأوروبية أثناء الفترة الانتقالية. ومن دواعي الأسف أن المعاهدة تعاني في الآونة الأخيرة من مشاكل كبيرة في التنفيذ، ومن الضروري مراجعتها كي تعكس التغيرات في البيئة الأمنية الأوروبية.

وإذ تضع أرمينيا في الاعتبار المشاكل القائمة، تظل ملتزمة بواجباتها بموجب المعاهدة، وتقوم بتبادل المعلومات عن المعدات المحددة بموجب المعاهدة والقوات المسلحة الأرمينية وهيكلها، كما أنها تستقبل بعثات تفتيش. وتشير التقارير المعدة عن هذه الزيارات بوضوح إلى أن أرمينيا، حتى في ظل الحالة الراهنة للمعاهدة، تبذل جهدا كبيرا لتنفيذها.

وتؤيد أرمينيا استئناف المفاوضات الرامية إلى تعزيز وتحديث نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا. والنهج الأساسي بالنسبة لها هو "تحقيق درجة أكبر من الأمن بأسلحة أقل".

انتهاكات أذربيجان لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

تنامي كل من الدور الجوهري والأهمية الحيوية لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وخاصة في منطقة جنوب القوقاز حيث أطلقت أذربيجان، مع الأسف، العنان لما يعد سباقا خطيرا للتسلح.

وتكشف معلومات رسمية عن تنفيذ المعاهدة أن أذربيجان تجاوزت بشكل كبير، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، السقف المحدد لها في ثلاث فئات من المعدات المحددة بموجب المعاهدة. إذ يبلغ عدد ما تحوزه أذربيجان من الدبابات القتالية ٥٢٠ دبابة (الحد الأقصى المسموح به هو ٢٢٠ دبابة)؛ ويبلغ عدد ما تملكه من المركبات القتالية المصفحة ٢٣٩ مركبة (الحد الأقصى المسموح به هو ٢٢٠ مركبة)؛ ويبلغ عدد ما تحوزه من قطع المدفعية ٨٦٤ قطعة (الحد الأقصى المسموح به هو ٢٨٥ قطعة). ويمكن كل من الانتهاكات الجسيمة للمعاهدة، وزيادة في الميزانية العسكرية بعدة أضعاف، وتكديس الأسلحة الهجومية أذربيجان من استخدام القوة العسكرية على نطاق واسع ضد ناغورني - كاراباخ في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وينبغي مساءلة أذربيجان عن شن هجوم واسع النطاق ضد جيش الدفاع والمستوطنات المدنية لناغورني - كاراباخ وعن إضعاف الاستقرار العسكري والأمن في جنوب القوقاز.

تدابير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبناء الثقة والأمن

الأدوات الأساسية التي تستخدمها جمهورية أرمينيا في مجال تحديد الأسلحة التقليدية هي تدابير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبناء الثقة والأمن: وثيقة فيينا لعام ٢٠١١، وقاعدة بيانات التبادل العالمي للمعلومات العسكرية، والوثيقة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن، والاستبيان المتعلق بالألغام المضادة للأفراد وغير ذلك من الصكوك. وتعتبر أرمينيا تدابير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبناء الثقة والأمن جزءاً من هيكلها الأمني وتعتبرها وسيلة هامة للحد من المخاطر التي تتهدد أمنها الوطني وأمنها الإقليمي الأوسع نطاقاً. وتشارك أرمينيا بنشاط في تنفيذ أحكام وثيقة فيينا وغيرها من تدابير بناء الثقة والأمن السالفة الذكر، وذلك في مجال الأسلحة التقليدية. ويؤيد الجانب الأرميني تحديث وثيقة فيينا، الذي سيعكس الحالة الراهنة.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

إن جمهورية كولومبيا ملتزمة بترع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وشاركت بنشاط في العديد من المبادرات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تطوير وتعزيز القدرات في مجال تحديد الأسلحة التقليدية.

وتستند هذه المشاركة إلى موقفنا الوطني، الذي يشدد على الجوانب التالية:

- ينبغي تجريم كل من الحيازة غير المشروعة للأسلحة التقليدية، وخاصة منها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار غير المشروع بها.
- ينبغي وسم الأسلحة وتسجيلها لتمكين السلطات الوطنية من معرفة مصدر الأسلحة التي يتم تحويلها إلى السوق السوداء.
- ينبغي تعزيز التعاون بين المؤسسات والتعاون الدولي في مختلف المجالات المعنية لتيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات من أجل ضمان التصدي المنسق للظواهر العالمية، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.
- ينبغي حظر عمليات نقل الأسلحة التقليدية إلى الجهات المسلحة من غير الدول أو لأغراض تحظرها الصكوك الدولية التي تكون البلدان المعنية أطرافاً فيها.

وفي العام الأخير، شاركت كولومبيا في المحافل الإقليمية ودون الإقليمية التالية:

منظمة الدول الأمريكية

شاركت كولومبيا، بصفتها دولة عضواً في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، مشاركة نشطة في الاجتماع السابع عشر للجنة الاستشارية المنشأة عملاً بالاتفاقية، الذي عقد في واشنطن العاصمة في أيار/مايو ٢٠١٥، وقدمت فيه دول المنطقة المستجندات فيما يتعلق بتنفيذها لأحكام هذه الاتفاقية، واتفقت على مواصلة بذل الجهود من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة.

السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها

تشارك كولومبيا، بصفتها بلداً منتسباً إلى السوق الجنوبية المشتركة، بنشاط في الاجتماعات التي يعقدها الفريق العامل لهذه المنظمة المعني بالأسلحة النارية والذخائر وفريقه الفرعي التقني، وكان آخرها عُقد في أسونسيون يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ولهذا الإطار أهمية خاصة لأنه يتيح تبادل المعلومات ويوفر منتدى يمكن فيه للسلطات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ السياسات بشأن تحديد الأسلحة التقليدية تبادل وجهات النظر، وذلك بهدف اتخاذ مبادرات مشتركة.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لا بد لتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والعالمي من أن يحترم القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يجري تحديد الأسلحة التقليدية أو أي نوع من الأسلحة في احترام تام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ودون التدخل في شؤونها الداخلية.

وتعتبر كوبا اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر الإطار الدولي الملائم من أجل تحديد هذه الأسلحة جميعها.

ويجب أن ينبني تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على احترام تدابير المراقبة الوطنية والاعتراف بها. ويجب على الدول أن تكون الجهة الفاعلة الأساسية في تنفيذ تدابير مراقبة أسلحتها. وتعكس هذه الفرضية وجود حقائق مختلفة في كل بلد وفي كل منطقة، ولذلك من المهم أن تتكيف تدابير المراقبة مع حقائق كل بلد وكل منطقة.

وتحديد ما يُعتبر فائض أسلحة هو من اختصاص كل دولة. والدول هي التي يجب أن تضع وتنفذ الضوابط التي تراها مناسبة في ما يتعلق بالأسلحة و تحدد ما إذا كانت تحتاج إلى المساعدة لوضع وتنفيذ تدابير المراقبة هذه.

ويجب أن تستكمل الجهود الوطنية بالتعاون والمساعدة دون الإقليميين والإقليميين والدوليين الضروريين. ولتحقيق المراقبة الفعالة للأسلحة، لا بد من مواصلة تعزيز مبادرات التعاون والمساعدة، ليس فقط على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولكن أيضا على المستوى العالمي. وإضافة إلى ذلك، يجب أن لا تقتصر عمليات المراقبة هذه على مجال الأسلحة التقليدية، بل ينبغي أن تشمل أسلحة الدمار الشامل.

ومن المهم التأكيد على أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ساهمت في تهيئة بيئة مواتية لتحديد الأسلحة بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويمثل هذا الإعلان التزام المنطقة بتجنب الحرب و إيجاد حلول للتراعات الإقليمية بالطرق السلمية.

ولا تمتلك كوبا أي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل. والأسلحة التقليدية التي بحوزتها هي أسلحة دفاعية يراد بها كفالة أمن البلد والدفاع عنه. وهي تخضع لمراقبة دقيقة تجريها الأجهزة الحكومية المعنية.

والغالبية العظمى من الأسلحة التقليدية في كوبا هي بحوزة وزارة القوات المسلحة الثورية ووزارة الداخلية. ولهاتين الوزارتين المعايير الداخلية والآليات اللازمة لإجراء عمليات مراقبة دورية دقيقة للتحقق من حالة مخزونهما، كما تطبقان إجراءات دقيقة لكفالة أمن ترسانتيهما.

ولا يسمح في كوبا بالاتجار بأي نوع من الأسلحة، ولا يُسمح للأشخاص الطبيعيين بالاتجار بالأسلحة في ما بينهم، كما لا يسمح بالاتجار بالأسلحة فيما بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين.

الجمهورية التشيكية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

نفذت الجمهورية التشيكية في عام ٢٠١٥ جميع الالتزامات الناشئة عن الاتفاقات الدولية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا.

وفي ما يلي الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية التشيكية عملاً بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا:

- نظمت وأجرت تفتيشاً واحداً متعدد الجنسيات في الخارج (بمشاركة مفتشين أجنيين من بلدين)؛
- نظمت عملية تدريب على التفتيش المتعدد الجنسيات (بمشاركة عشرة مفتشين أجانب من تسعة بلدان)؛
- شاركت في الخارج في ثلاثة من أفرقة التفتيش المشتركة. ووفقاً لوثيقة فيينا:
- أجرت زيارة تقييم واحدة وعملية تفتيش محددتي المجال؛
- شاركت في خمس زيارات إلى قواعد جوية، وفي أربع زيارات إلى مرافق عسكرية أخرى، وفي ثلاثة معارض لأنواع جديدة من الأسلحة وعملية مراقبة واحدة للأنشطة العسكرية؛
- شاركت في ثلاث عمليات تفتيش وفي زيارتي تقييم ضمن أفرقة أجنبية؛
- استقبلت بعثتي تفتيش لمجال محدد؛
- وأرسلت الجمهورية التشيكية مراقبين مدعويين للمشاركة في عمليتي تفتيش أُجريتاً وفقاً لأحكام المادة الرابعة من اتفاق دايتون للسلام.
- ووفقاً لمعاهدة السماوات المفتوحة، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:
- استقبلت رحلة مراقبة وأجرت عملية تخليق مشترك لأغراض المراقبة؛
- شاركت ضمن فريق أجنبي في عمليتي تخليق مشترك آخرين لأغراض المراقبة.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]
[٢ أيار/مايو ٢٠١٦]

فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها تجاه الأمم المتحدة، نتشرف بأن نبلغكم بأنه فيما يخص القرار ٤٤/٧٠، المعنون "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"، تعد القوات المسلحة للسلفادور، بالتنسيق مع مؤتمر القوات المسلحة لأمريكا الوسطى، تقارير شهرية عن الاستخبارات والعمليات وتعدّد مؤتمرات ودورات على الصعيد الإقليمي، بغية منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وإضافة إلى ذلك، تقوم وزارة الدفاع الوطني بمراقبة وتسجيل الأسلحة النارية من خلال تطبيق قانون مراقبة وضبط الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد ذات الصلة.

الأردن

[الأصل: بالعربية]
[٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

بدأت الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة في بداية القرن العشرين من خلال مؤتمري لاهاي المعقودين في عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧، اللذين سعيا إلى تقييد الإنفاق العسكري وتنظيم سير الحرب بتحديد حقوق كل من الدول المحاربة وغير المحاربة وواجباتها في القتال. وترمي تدابير تحديد الأسلحة إلى تخفيض مستوى القدرات العسكرية أو حظر فئات معينة من الأسلحة المنتشرة حظراً كاملاً، ومرد ذلك إلى أن التسلح يمثل في حد ذاته المصدر الرئيسي للتوتر والحرب، ولهذا فإن تخفيض السلاح يهدف إلى خفض احتمال نشوب نزاع مسلح. وإن قرار تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة يساهم في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتقع مسؤولية تحديد الأسلحة التقليدية على عاتق الدول التي تمتلك ترسانة كبيرة من هذه الأسلحة وتقوم بتصنيعها، حيث أن هذه الدول تساهم بشكل فعال في تخفيض الأسلحة التقليدية وتعزيز الاتفاقيات المتعلقة بالأمن الإقليمي. ومن الضروري أن يتزامن تحديد الأسلحة التقليدية مع المفاوضات والاتفاقيات التي تدعو إلى خفض الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

ومن المهم أيضاً أن تراعي تدابير تحديد الأسلحة التقليدية حق الدول في امتلاك السلاح لضمان أمنها وأن لا تحصل دول أو مجموعة من الدول على ميزات تميزها عن غيرها من الدول في موضوع امتلاك السلاح.

وإن مبدأ الأمن المتكافئ للجميع ينبغي أن يكون قاعدة تنطلق منها تدابير تحديد الأسلحة التقليدية، فأمن أي دولة هو خط أحمر وهو حق شرعي لكل دولة وينبغي أن ينطبق مفهوم أمن الدول بنفس القدر على جميع الدول، بحيث لا يكون أمن أي دولة أهم من أمن الدول الأخرى.

ولضمان نجاح تدابير تحديد الأسلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من المهم التعرّض لأسباب سباق التسلح ومعالجتها؛ فوجود قوة إقليمية على مستوى عال من التسلح يدفع دول الإقليم الأخرى إلى العمل على امتلاك أسلحة لتحقيق التوازن الاستراتيجي في الأسلحة التقليدية مع هذه الدولة.

ويجب العمل على مكافحة الإرهاب وتخفيف منابعه سواء كان مالياً أو تسليحياً ومتابعة عمليات تهريب الأسلحة وتجارة السوق السوداء التي تؤدي إلى إشعال لهب الصراع من جديد، كما يجب على الدول الكبرى العمل بجدية لإيجاد حلول سياسية للصراعات الداخلية التي تواجهها بعض دول الشرق الأوسط مما يساهم في خفض سباق التسلح.

ولذلك فإنه من الضروري التركيز على حل النزاعات الدولية، خاصة النزاع العربي الإسرائيلي، ونزع فتيل التوتر بين الدول لمنع سباق التسلح في المنطقة.

وأكد الأردن ويؤكد باستمرار على احترام المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بموضوع الأسلحة والسيادة والمساواة بين جميع الدول وحق هذه الدول في امتلاك وحيازة الأسلحة التقليدية للدفاع المشروع عن النفس.

والأردن ملتزم بالقرارات الشرعية الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة، وقد وقع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالأسلحة التقليدية والغير تقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على السواء، كما يدعو إلى ترسيخ مبدأ الأمن والسلام في المنطقة، وذلك بهدف الحد من سباق التسلح في العالم وفي المنطقة.

[الأصل: بالعربية]

[٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦]

تؤكد وزارة الدفاع الوطني على ما يلي:

- الالتزام التام بقرارات الشرعية الدولية ممثلة بالأمم المتحدة واحترام ميثاقها بهذا الشأن.
- وجوب التركيز على طرح أولوية حل النزاعات الدولية، خاصة النزاع العربي الإسرائيلي.
- تساوي الدول في السيادة والسلامة الإقليمية، ومنع السباق نحو التسلح، وبناء الثقة.
- ضرورة التوافق على تعريف واضح وشامل للأسلحة التقليدية.
- تعهد كل الدول الإقليمية المعنية بالالتزام بالتنفيذ، منعاً لتكرار ظاهرة الكيل بمكيالين كما هو الأمر في اتفاقية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاسبتها في حال عدم الامتثال.
- ضبط عملية صناعة ونقل الأسلحة ومكافحة التهريب والتجارة غير المشروعة بهذه الأسلحة لضمان عدم وقوعها في أيدي الإرهابيين.
- إصدار تشريعات على الصعيدين الإقليمي والدولي للحدّ من انتشار هذه الأسلحة، مع المحافظة على إمكانية استعمالها على الصعيد الفردي أو الجماعي في حالات مقاومة الاحتلال أو الدفاع عن الأرض.
- تعزيز تعددية الأطراف بوصفها سبيلاً لتطوير التفاوض حول تنظيم التسلح ونزع السلاح.
- الانتباه إلى التفوق التقني للعديد من الدول، لا سيما في مجال الأسلحة والذخائر الذكية، الذي يتيح لها الالتفاف على تشريعات القانون الدولي بهذا الشأن.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ أيار/مايو ٢٠١٦]

ما فتئت جهود تحديد الأسلحة تشكل أحد الأركان الأساسية للبيئة الأمنية للمجتمع الدولي. وتشاطر البرتغال قلق هذا المجتمع إزاء الاتجاهات المتزايدة المتعلقة بانتشار الأسلحة

التقليدية، وإذ تأخذ في الاعتبار الشهادات التاريخية بشأن هذا الموضوع، ترى أن عدم الانتشار ونزع السلاح مسألتان بالغتا الأهمية في تعزيز السلام والأمن في السياق العالمي، وخاصة في سياق إقليمي ودون إقليمي.

وقامت البرتغال، إلى جانب شركائها الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، بالتصديق على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا؛ وهي تعتقد أنه تبين أن هذا المسعى عنصر استثنائي لأمن واستقرار المنطقة الأوروبية، لأنه أنشأ آلية شفافية استطاعت أن تصبح عنصراً رئيسياً في استقرار المنطقة.

ويمكن أن تكون التجربة الناجحة لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا نموذجاً جيداً لمناطق أخرى من العالم. وإذ تأخذ البرتغال ذلك في الاعتبار، تعتقد أن آلية مماثلة ستشكل عنصر تعزيز للاستقرار في أنحاء مختلفة من العالم، في سياق إقليمي ودون إقليمي. وتؤيد البرتغال إيجاد أوجه تآزر بين المنظمات الإقليمية التي يمكن أن تشارك في تحديد الأسلحة.

وتأسف البرتغال لقرار الحكومة الروسية التخلي عن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

والبرتغال واحدة من الدول الخمسين الأولى التي صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة، التي هي الصك القانوني الأول لترع السلاح الذي اعتمده الأمم المتحدة في العقد الماضي. ونحن على استعداد لتشجيع الانضمام العالمي إلى المعاهدة، كما أننا ملتزمون تمام الالتزام بجهود تشجيع التصديق عليها. وإضافة إلى المبادرات الثنائية من أجل الترويج للمعاهدة، كانت البرتغال حاضرة في الحلقات الدراسية الإقليمية للاتحاد الأوروبي التي نُظمت دعماً لتنفيذ المعاهدة من أجل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المجاورة لها وأيضاً في إطار برنامجي المساعدة الوطنيين الخاصين بكولومبيا والسنغال.

تركمانستان

[الأصل: بالروسية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

صادقت تركمانستان في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فدخلت حيز النفاذ، فيما يخص تركمانستان، في ١ آذار/مارس ١٩٩٩.

وقد اضطلعت تركمانستان بدور نشط خلال الاجتماعات الدولية التي عقدت في إطار عملية أوتاوا في فيينا وبون وبروكسل وعشق أباد، والتي كان لها إسهام كبير في المساعي الرامية إلى وضع اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وشاركت تركمانستان في صياغة الاتفاقية، وهي دولة من الدول الأطراف فيها. وكانت تركمانستان أول دولة من منطقة آسيا الوسطى توقع على المعاهدة خلال المؤتمر الدولي للاستراتيجيات "نحو حظر عالمي للألغام المضادة للأفراد" في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وانضمت تركمانستان رئيساً مشاركاً للاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية (مابوتو، ١٩٩٩).

واعتباراً لمركز تركمانستان المحايد، لا تُصنع الأسلحة ولا تباع فوق أراضيها. وتأخذ تركمانستان مسألة إدارة أصول الدفاع التي تحوزها على محمل الجد، وتطبق باستمرار مبادئ الرصد المحكم والإدارة المسؤولة والرقابة الصارمة في هذا الشأن.

وتدعو تركمانستان إلى خفض حجم الأسلحة، اعتباراً لما تعيره من أهمية خاصة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وباعتبارها الدولة التي تستضيف مقر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، تدعم تركمانستان مشاركة المركز بقدر أكبر في جوانب مختلفة من القضايا الإقليمية، بدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في منظمات دولية أخرى (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ورابطة الدول المستقلة، وغيرها).

وفي عام ٢٠١٥، عقّد بنجاح في عشق أباد المنتدى الدولي للسلام والأمن والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى. وستواصل تركمانستان، بوصفها طرفاً في المعاهدات والاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة والصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بترع السلاح، إبداء

التعاون التام في هذه العمليات، ولا سيما على الصعيد الإقليمي، وتسعى إلى استضافة الاجتماعات الإقليمية لتزع السلاح في آسيا الوسطى على أساس منتظم.

وينص قانون الأمن الوطني لتركمانستان المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠١٣، في إحدى فقراته المتعلقة بالأمن العسكري للبلد، على التعاون في سياق الهياكل الأمنية الدولية المعنية بمبادرات نزع السلاح النووي التي تدعم الأمن العسكري في العالم وفي المنطقة، وتعزز الثقة المتبادلة، وتحد من الخطر العسكري (المادة ٢٠).

وبالنظر إلى أن أمن تركمانستان الوطني جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي، وسعياً أيضاً منها إلى الحصول على ضمانات دولية في مجال الأمن الوطني، فهي تسهم في الأمن الدولي (العالمي والإقليمي) من خلال المشاركة في المنظمات الدولية وفي المؤتمرات والاجتماعات والأنشطة الدولية التي تنظمها، وفي إبرام المعاهدات التي تراعي مصالح الأمن الوطني للبلد (المادة ٢٥ من قانون الأمن الوطني لتركمانستان).

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

إن أوكرانيا، كمدافعة عن صون السلام والأمن باستخدام أدنى مستوى ممكن من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية، تعترف بالدور الهام لتحديد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، والعناصر المكونة له المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٤٤/٧٠ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ وبناء عليه، ترحب بجميع التدابير ذات الصلة التي اتخذت في الماضي وتتخذ حالياً وستتخذ في المستقبل في مجال تحديد الأسلحة التقليدية.

وتعزز هذا الالتزام بتحديد الأسلحة التقليدية نتيجة لسلوك روسيا غير المتحضر الذي أدى، في جملة أمور، إلى وضع تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، عن سوء نية، في حالة جمود، وبالتالي ضمان اضمحلال الاطمئنان والثقة في المجال العسكري، وتحدي الجوهر نفسه للهيكل الأمني الأوروبي المعاصر وكذلك بناء الأمن والثقة القابل لأن يُتحقق منه المحسّد في تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن ذات الصلة.

وتشارك أوكرانيا منذ أمد طويل وبروح من المسؤولية في آليات بناء الثقة الأوروبية الجامعة والثنائية التكميلية ذات الصلة بتحديد الأسلحة التقليدية، مثل معاهدة القوات

المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة السماوات المفتوحة، ووثيقة فيينا الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن. وإضافة إلى ذلك، فأوكرانيا طرف في اتفاقات ثنائية بشأن تدابير بناء الثقة والأمن مبرمة مع بلدان مجاورة، هي هنغاريا وجمهورية بولندا والجمهورية السلوفاكية وجمهورية بيلاروس ورومانيا. ورغم الوضع المتوتر في البلد وتعاضم العبء الناتج الملقى على كاهل القوات المسلحة الأوكرانية من جراء العدوان الروسي، تواصل أوكرانيا الوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن الصكوك الدولية المشار إليها أعلاه في مجال تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن.

وفي الوقت نفسه، ما حالة أوكرانيا سوى مثال آخر يذكّر بالحاجة الماسة إلى تنشيط وتحسين تحديد الأسلحة التقليدية من أجل تعزيز فعاليته، بوسائل منها تشديد عمليات التدخل ومستوى الالتزام بغية تحسين سبل التصدي للتحديات الأمنية الماثلة في مجالات التطبيق.

وتفرض حالة أوكرانيا أيضا إجراء تقييم دوري لمدى جدوى أدوات تحديد الأسلحة التقليدية التي تستخدمها الدول المشاركة ولمواطن قوتها وضعفها، دون الانتظار لحين وقوع أعمال عدوان.

وترى أوكرانيا أن بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية ينبغي، أولا، أن يعالج الفئات المعهودة للأسلحة التقليدية، بغية تمديد نطاق التحديد ليشمل فئات جديدة؛ وأن ينصوي تحته أكبر عدد ممكن من المشاركين وأن يشمل بالتالي أكبر مساحة ممكنة؛ وأن يكون شفافا إلى أقصى حد ممكن من خلال تبادل المعلومات والتحقق البالغ الشدة؛ وأن يكون ملزما من الناحية القانونية؛ وأن يخلو من الغموض في التفسير؛ وأن تقيمه الأطراف بصورة دورية لمعرفة مدى جدواه وفعاليته وإمكانية زيادة تحسینه عن طريق التحديث؛ وينبغي ألا تكون هناك مجالات نفوذ، ولا أي شيء من قبيل التصويت باستخدام حق النقض (الفيتو)، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالعدوان، إلى غير ذلك.

ويمكن أن تتيح النهج المشار إليها أعلاه للأطراف المهتمة إحراز تقدم نحو إحلال السلام وبسط الأمن في كافة مناحي تطبيق تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.